نضال الشعب

في خطوة تاريخية.. اضراب عام يشمل القطاعات العامة والخاصة
بدعوة من نقابات العمال الإيطالية دعما لفلسطين ورفضا للإبادة

الاثنين 2025/9/22 دورية أسبوعية شاملة تصدر عن جبهة النضال الشعبي الفلسطيني العدد رقم (155)

المؤتمر الدولي للاعتراف بدولة فلسطين

افتتاحية العدد

عقد المؤتمر الدولي للاعتراف بدولة فلسطين برئاسة مشتركة فرنسية سعودية، وبحشد دولي كبير يعكس الإرادة الدولية الكاسحة التي عبر عنها التصويت بالجمعية العامة للأمم المتحدة على تبني إعلان مؤتمر نيويورك الأول نهاية تموز يوليو الماضي، والتصويت الآخر لإعطاء الحق للرئيس الفلسطيني محمود عباس لإلقاء كلمته عن بعد بسبب سحب تأشيراته والوفد المرافق له من قبل إدارة ترامب.

التصويت الكاسح على موضوعين مختلفين يظهر بوضوح لا لبس فيه مدى عزلة إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، لكن التصويت الثاني الذي عارضت فيه الولايات المتحدة وإسرائيل مشاركة الرئيس محمود عباس عن بعد، مع اربع دول مجهرية، فعلاوة على انتهاك الولايات المتحدة لاتفاقية المقر والتي لا يحق لها منع أي وفد من البلدان الأعضاء من الوصول للأمم المتحدة ، فإن إدارة ترامب وإمعانا في موقفها المنحاز مع إسرائيل لم تكتف بارتكاب ذلك الانتهاك بل عمدت لمحاولة إسكات ومنع الصوت الفلسطيني من الحديث من على منبر الأمم المتحدة لمخاطبة بلدان العالم وحثهم على التمسك بميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي الذي يبنى عليه النظام الدولي الذي تنتهكه الولايات المتحدة يوميا وتتعامل معه بمكيالين، وازدواجية معايير لا معني ولا تفسير لها سوى الشراكة مع نظام الميز العنصري والقتل والإبادة الجماعية في إسرائيل، وهو ما يعيدنا لعشيه الوضع الذي كان عليه نظام الفصل العنصري البائد في جنوب أفريقيا مطلع تسعينات القرن الماضي الذي انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بتوفير الغطاء السياسي والدبلوماسي والعسكري للنظام البائد في ذلك الوقت وكما تفعل الان مع إسرائيل .

وقبل إنعقاد المؤتمر أعلنت عشرة دول عزمها الإعتراف بدولة فلسطيني ومنها دول أوروبية وازنة في مقدمتها بريطانيا وفرنسا، وبلجيكا، والبرتغال الى جانب كلا من أستراليا وكندا، هذه الموجة من الأعترافات من شأنها تعزيز مكانة دولة فلسطين وشرعيتها بالأمم المتحدة ومنظماتها الدولية، وتقربنا من الاعتراف الكامل بدولة فلسطين، علاوة على انها تشكل حماية لحل الدولتين المتفق عليه دوليا على أساس تطبيق قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية.

يوم الثاني والعشرين من نوفمبر ينبغي اعتباره يوما تاريخيا مميزا من نضال شعبنا وهو يحقق هذه الإنجازات والمكاسب السياسية والدبلوماسية بفعل السياسة الواقعية والحكيمة التي تتمسك بها القيادة الفلسطينية وفي مقدمتها الرئيس محمود عباس.

لكننا ونحن نحتفل بهذا الإنجاز السياسي الكبير علينا قراءة الوضع الميداني، وما هي خطواتنا لتعزيز وتثمير هذه المكاسب والإنجازات السياسية، مع التقدير لما قد تقدم عليه حكومة نتنياهو المتطرفة وقد بدأت بالفعل تتضح صورة إجراءاتها على الأرض بإحكام العزل والإغلاق ما بين القرى والمدن الفلسطينية، الى الضم الصامت بما يسمى مناطق التماس لقرى الجيب (حي الخلالية) ، النبي صامويل وبيت إكسا، وفرض تصاريح مسبقة على سكان هذه المناطق.

الخطوة الأختبارية التي اتخذت يوم السبت سيتبعها خطوات أكثر بعدا وعمقا اذا ما أخذنا بعين الاعتبار تصريحات كلا من بن غفير وسموتريتش باحتلال الضفة الغربية وضمها وتحويل قرى من رام الله الى ما يشبه مدينة جباليا شمال قطاع غزة .

وربما التقدير الأكثر خطورة هو توقيت لقاء نتنياهو مع ترامب بذات اليوم الذي سيعقد فيه مؤتمر الإعترافات الدولية بدولة فلسطين للرد على نتائج هذا المؤتمر عمليا بخطة لضم المناطق المصنفة (ج) أو أجزاء كبيرة منها لإفراغ الأعتراف بالدولة الفلسطينية من محتواه السياسي الواقعي، وبصرف النظر عن المواقف المعلنة من قبل ترامب نتنياهو التي هي بمثابة إعلان تحد لإرادة الغالبية العظمى من المجتمع الدولي، فإن حسابات مصالح ترامب بالمنطقة قد تشكل فرملة للذهاب بعيدا مع جنون نتنياهو الذي فقد السيطرة على القيادة كما سائق الحافلة بدون فرامل ويسير بأقصى سرعة للنزول للوادي.

دون أدنى شك، فإن العقبات والمصاعب وفي مقدمتها استمرار سرقة أموال دافع الضرائب الفلسطيني، لإضعاف السلطة وشل قدرات حكومتها على النهوض بالتزاماتها تجاه مواطنيها وموظفي الخدمة العامة، بالتوازي مع عمليات الخنق المتواصل للاقتصاد المحلي الفلسطيني، سيزيد من الأعباء الحياتية، وربما سيولد ردات فعل يسعى الأحتلال لتعميقها لضرب البنية السياسية والمجتمعية الفلسطينية، وللإعلان عن انهيار السلطة الوطنية ككيانيه سياسية وطنية جامعة تحمل المشروع الوطني الفلسطيني.

هذه التقديرات ليست بعيدة عن صانع القرار السياسي الفلسطيني، وربما لديه ما هو ابعد من ذلك مع حكومة لا كوابح لها، وتستند للدعم اللا محدود من الإدارة الأمريكية التي استخدمت الفيتو للمرة السادسة لوقف حرب الإبادة على شعبنا في قطاع غزة، وتغطي كل الانتهاكات والإجراءات الأحادية الجانب بالضفة الغربية والقدس الشرقية.

نعم، ما بعد 22 سيتمر بالتاريخ الوطني الفلسطيني ليس كما قبله، ليس بفعل التقديرات المتوقعه من قبل حكومة نتنياهو فحسب، وإنما في خطة العمل الجاري بلورتها لتثمير الإنجازات السياسية والدبلوماسية، وربطها مع أجندة الإصلاح بكافة جوانبها، وفي مقدمتها الإصلاح السياسي المبني أولا وقبل كل شيء على تعزيز المسار الديمقراطي، وإجراء الانتخابات العامة بعد وقف الحرب، وإعداد مسودة الدستور المؤقت الذي من وظائفه الأنتقال من السلطة للدولة ، وتجسيد دولة فلسطين على أرض فلسطين بحدودها الدولية المعترف بها دوليا طبقا لقرارات مجلس الآمن -242 338 – 2234 .

«أسد فضي» و24 دقيقة تصفيق حار هزمت رواية الاحتلال

«صوت هند رجب» يتوهج بمهرجان البندقية السينمائي ويفضح صمت العالم

تقرير – نائل موسى

مؤخرا، فاز الفيلم الدرامي «صوت هند رجب» للمخرجة التونسية كوثر بن هنية بجائزة الأسد الفضي، وهي إحدى أعرق الجوائز السينمائية العالمية، في مهرجان البندقية بدورته الـ 82 بعد ان حظي العمل الدرامي بأطول زمن بتصفيق جمهور حار استمر23 دقيقة بعد عرضه الأول في المهرجان السينمائي، مسجلا بذلك رقماً قياسياً بعد كسر هذا التصفيق الرقم السابق الذي حققه فيلم «متاهة بان» في مهرجان كان عام 2006.

ويعيد الفيلم سرد مأساة الطفلة الفلسطينية هند رجب البالغة من العمر خمس سنوات، التي قتلها جيش الاحتلال الإسرائيلي مع أبناء عمومتها وخالتها وعمها بعد أن أطلقت دباباته أسلحتها الرشاشة بكثافة على مركبتهم في مدينة غزة في يناير/ كانون الثاني، عام 2024. قبل ان تغتال مسعفين اثنين كانوا يحاولون الوصول اليها بناء على مناشدات الصغيرة في محاولة لإنقاذها في مشهد يفضح بشاعة الجريمة وزيف سردية الاحتلال ورواياته التي يسعى الى ترويجها عبر وسائل إعلامه وتلك المتصهينة التي تتبنى اكاذيبه.

ويوثّق الفيلم اللحظات الأخيرة للطفلة الفلسطينية هند التي حوصرت داخل سيارة تحت القصف الإسرائيلي وسط تسجيلات صوتية حقيقية، حيث تحدثت عبر الهاتف مع فرق الإسعاف والدفاع المدني الفلسطيني لأكثر من 3 ساعات، تستغيث وتصف ما حولها، قبل أن ينقطع الاتصال، ليعثر عليها بعد 12 يوما جثة هامدة إلى جانب أفراد أسرتها، وقد مزقت 355 رصاصه جسدها الغض.

وكانت هند وهي من مدينة غزة تسافر في سيارة مع عمها وزوجته وأطفالهما الـ 4، في محاولة للنجاة بأرواح في شمال غزة، عندما تعرضوا لإطلاق نار إسرائيلي مباشر، فيما تستغيث بالعالم عبر هاتف متنقل، قبل العثور عليها وقد فارقت الحياة، في شباط/ فبراير 2024، بعد نحو 12 يوماً من نداء الاستغاثة التي أطلقته.

ولقي الفيلم الذي خطف قلوب الجمهور الذي تابع عرضه الاول بمزيج من التأثر والغضب والصدمة اهتماما إعلاميا وجماهيرا حول العالم زاد مع ترشيح تونس له لجائزة الاوسكار، الى جانب ترشيحه أيضا الى جائزة أفضل سيناريو (مهرجان البندقية السينمائي) ما جعل تأثير الفيلم لا يقتصر على الجانب الفني فقط، بل حمل أيضا بعدا عاطفيا وإنسانيا عميقا، نجح في رفع الوعي وتسليط الضوء على معاناة الشعب الفلسطيني، وخاصة أهالي غزة، الذين يتعرضون لابادة جماعية وتجويع وعدوان شرس تسبب بكارثة غير مسبوقة وسط صمت دولي واسع.

ويحمل الفيلم رسالة تتجاوز حدود الفن، فهو بمثابة صرخة إنسانية تطالب العالم بالإنصات لمعاناة الأبرياء، وتسليط الضوء على الإبادة التي يتعرض لها المدنيون في غزة، وخاصة الأطفال، الذين يدفعون الثمن الأكبر في هذا الصراع.

والفيلم من تأليف وإخراج التونسية كوثر بن هنية هو إنتاج تونسي فرنسي مشترك، وانضم إلى إنتاجه نجوم هوليوود، براد بيت، وخواكين فينيكس، وروني مارا، والمخرجين ألفونسو كوارون، وجوناثان جليزر، ونخبة من الشخصيات العالمية البارزة

ويشارك في بطولة الفيلم سجى الكيلاني، ومعتز ملحيس، وكلارا خوري، وعامر حليحل، ووضع الموسيقى التصويرية المؤلف الموسيقي التونسي أمين بوحافة وضم فريق العمل في التصوير السينمائي: خوان سارمينتو جي

وفي التحرير قتيبة برهمجي، مكسيم ماثيس المنتجون التنفيذيون: براد بيت، خواكين فينيكس

والفيلم مبني تسجيل صوتي للطفلة هند التي كانت تناشد فيه فرق الإسعاف لإنقاذها، بينما كانت محاصرة مع أقاربها القتلى، بسيارة تعرضت لإطلاق نار إسرائيلي

وأجرت ابنة عم هند، ليان حمادة، البالغة من العمر 15 عاما، اتصالا يائسا آنذاك، للمساعدة عبر خدمات الطوارئ، سجلته جمعية «الهلال الأحمر الفلسطيني»، ونشرته على وسائل التواصل الاجتماعي، وسمع فيه صوت طلقات نارية أسفرت عن مقتل ليان أثناء إجرائها الاتصال. وعاد صوت هند ليصدح من جديد مذكرًا بمأساتها في المهرجان.

وقالت المخرجة كوثر بن هنية، أن قرارها بصنع الفيلم: «وُلد من التأثر العميق بنداء الاستغاثة الأخير الذي أطلقته هند، قبل أن تُقتل برصاص جيش الاحتلال.

وأضافت: « الفيلم مهم بالنسبة لي، حينما سمعت صوت هند رجب لأول مرّة، كان هناك ما هو أعمق من مجرد صوتها، كان صوت غزّة تطلب المساعدة، ولم يستطع أحد المساعدة».

وأبقت هنيّة صوت هند في الفيلم، كما ورد في التسجيل الأصلي، وأسندت أدوار المسعفين إلى الممثلين الفلسطينيين: سجى كيلاني، وكلارا خوري، وعامر حليحل.

وكانت قالت هنيّة في حوار لمجلة «هوليود ريبورتر»، إنّها التزمت «بدقّة فيما جرى» في صناعة الفيلم، واستندت إلى « التسلسل الحقيقي» للأحداث؛ «تسجيل اللحظات الأخيرة للأقارب داخل السيارة، ثم رسالة العم التي تكشف بقاء الطفلة على قيد الحياة، يليها نداءات هند المستمرة، وصولا إلى المكالمة الأخيرة للمسعف الذي كان في طريقه لإنقاذها»، وأنها سعت إلى «الحفاظ على صدق التجربة مع الحد الأدنى من التدخل الفني».

وحظي فيلم «صوت هند رجب» بدعم من نجوم هوليود منهم براد بيت، وخواكين فينيكس، ووروني مارا كمنتجين تنفيذيين، كما حضر كلٌ من فينيكس، ومارا العرض العالمي الأول للفيلم في الدورة الـ 82 من مهرجان فينيسيا السينمائي الدولي.

كما استقطب العرض عدداً من نجوم هوليوود، الذين انضموا مؤخرا إلى لائحة المنتجين التنفيذيين للفيلم، ووسط الدموع وهتافات "فلسطين حرة"، وقف المنتجان التنفيذيان خواكين فينيكس وروني مارا لتهنئة المخرجين وطاقم العمل، الذين رفعوا صورة هند خلال التصفيق الحار والتضامن مع الشعب الفلسطيني الذي يتعرض لإبادة جماعية متواصلة منذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023.

ينتمي الفيلم، إلى نوع مؤثّر للغاية، يجعل المرء عاجزاً عن التفكير في أي شيء يتصل بالتحليل السينمائي. فقط محاولة السيطرة على تدفّق المشاعر والتوتر، وكبح الدموع، ومحاولة التشبّث بأمل واهٍ في نجاح جهود رجال الإسعاف، وإنقاذهم الطفلة. رغم التيقّن، منذ نحو 18 شهراً، أنّ هند قُتلت أمام العالم، ولم يتحرّك أحدٌ. كلّ واحد تابع شؤونه، كما يفعل يومياً، ونسى أو تناسى أو التهى، بسبب حياة لا تأبه بمشاعر، أو بمن رحل وسيرحل، ولا بأسباب الرحيل ومكانه.

بذكاء لافت للغاية، وبحرفية مهنية شديدة، التقطت كوثر بن هنية فكرة فيلمها، وأجادت الاشتغال على إعادة تجسيد الأحداث، وخلق الانسجام والتزامن بين المكالمات المسجّلة بصوت هند، والأداء التمثيلي. بالتالي، لفت الانتباه أيضاً ليس فقط بشاعة الجريمة، وملابساتها المستمرة ثلاث ساعات كاملة، ولا صناعة فيلمٍ يُثير المشاعر ويستدرّ عواطف الجمهور، ولا تقديم بروباغاندا سياسية زاعقة تخبو الحماسة بشأنها سريعاً، بل النقل الصادق، من دون تصنّع وإعمال خيال سينمائي زائد أو غير ضروري، لرسالة إنسانية بالغة القوّة والتأثير.

وعن كواليس تقديم الفيلم، قالت مخرجته: «كان بهذا المشروع وهج خاص، طوال سنوات عملي كمخرجة، لم أتخيل يومًا أن يكون من الممكن الانتهاء من فيلم خلال 12 شهر فقط».

وتابعت: «كنتُ في خضم حملة الأوسكار لفيلم (بنات ألفة)، وأستعد نفسيًا لدخول مرحلة ما قبل الإنتاج أخيرًا في فيلم كنتُ أكتبه لعشر سنوات، ثم أثناء توقفي في مطار لوس أنجلوس الدولي، سمعتُ تسجيلًا صوتيًا لهند رجب تتوسّل المساعدة. حينها، كان صوتها قد انتشر عبر الإنترنت. على الفور، شعرتُ بمزيج من العجز والحزن العارم. ردة فعل جسدية، وكأن الأرض تتأرجح تحتي».

وأضافت: «هذا الألم، هذا الفشل، ملكٌ لنا جميعًا. هذه القصة ليست عن غزة فحسب، إنها تُعبّر عن حزن يتخطى الحدود الجغرافية. وأعتقد أن الخيال (خاصة عندما يُستمد من أحداث حقيقية مُثبتة ومؤلمة) هو أقوى أدوات السينما. أقوى من ضجيج الأخبار العاجلة أو الشرود المصاحب لتصفح الانترنت السريع. السينما قادرة على حفظ الذاكرة. السينما قادرة على مقاومة النسيان».

وتكمن قوة «صوت هند رجب» أيضاً في كونه من الأفلام، النادرة جداً، التي تتحدّث عن جانب مسكوت عنه في حرب الإبادة الجارية: عشرات آلاف الأطفال وغيرهم قُتلوا في العامين الماضيين، واعتُبروا «أضراراً جانبية»، أو قتلوا خطأ. لذا، أثبتت السينما، عبر جديد بن هنية، قدرتها على حفظ ذكرى هؤلاء تحديداً، والحفاظ على الذاكرة العامة لشعب، ومقاومة نسيان ما يجري.

بطلة الفيلم الممثلة الفلسطينية–الكندية سجى كيلاني بدورها لفتت الأنظار بإطلالتين بارزتين. عندما ظهرت كيلاني بفستان أسود اللون صُمّمته خصيصًا لها بطول 12 قدمًا مصممة الأزياء الأردنية فرح الحوراني، يرمز إلى الاثني عشر يومًا التي بقي فيها جسد الطفلة هند في السيارة، حيث تمثل كل قدم من الجلد يومًا بلا سلام. وقد تم تطريز الرقم العربي 12 على القفاز، إلى جانب الأقراط التي حملت الأحرف الأولى من اسم هند رجب

وخلال كلمتها المؤثرة في المؤتمر الخاص بالفيلم، ارتدت كيلاني فستانًا آخر يعكس بقسمه العلوي توب بالأبيض والأسود مستوحى من نقوش الكوفية الفلسطينية، ووجهت، نداء بإيقاف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.

وقالت: «بالنيابة عنا جميعًا كممثلين: ألا يكفي هذا؟ ألا يكفي القتل الجماعي، والتجويع، والتهميش، والتدمير، والاحتلال المستمر»

وقال الفنان معتز ملحيس، بطل الفيلم: «أنا من جنين، في الضفة الغربية، لذا عندما كنت في العاشرة من عمري، عشت هذا النوع من الحياة، مثلما يحدث الآن في غزة».

وأضاف: «شعرت وكأنني عدت إلى طفولتي، لم يكن الأمر سهلًا، شعرت وكأنني متُّ ألف مرة عند سماع صوت هند».

الفيلم يقدم، عن حادثة حقيقية صدمت العالم، إذ أطلقت الطفلة نداء استغاثة عقب تعرضها مع عائلتها للقصف الإسرائيلي، في حي تل الهوى، ولفتت أنظار العالم بشجاعتها، خلال محاولات اتصالها بفرق الهلال الأحمر الفلسطيني، طلباً للنجدة، قبل أن يتم استهدافها وعائلتها والمسعفين، وإطلاق دبابة الإسرائيلية قذائفها عليهم من مسافة صفر، وأصبحت رمزا لمعاناة الأطفال الفلسطينيين، وتم تأسيس مبادرة حقوقية باسم «مؤسسة هند رجب»، ومقرها بروكسل لمقاضاة المسؤولين عن استهدافها. في ظل إبادة جماعية وجرائم حرب وجرائم ترتكبها حكومة نتنياهو وجيشها ضد شعب اعزل وبدعم أمريكي عسكري واقتصادي وسياسي ودبلوماسي كامل.

سيظل صدى صوت هند الناعم البريء الضعيف يتردّد في الأذهان يصعب نسيانه. وتبقى تداعيات الصوت، وستبقى ملابسات الجريمة تنهش الضمائر وتدفع إلى التساؤل، بلسان هند: بأيّ ذنب قُتِلتُ؟ غير بربرية ووحشية حكومة نتنياهو وجيشها ولماذا لا إجابات إلى الآن كشفتها التحقيقات.

تلامذة إيطاليا يبدأون العام الدراسي بالحداد على اروح طلاب غزة

بقلم: د. ميلاد جبران البصير

استهل العام الدراسي في ايطاليا يوم الاثنين الماضي، بالوقوف دقيقة صمت حدادا على اروح الطلاب والطالبات الفلسطينيين الذين ارتقوا جراء الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتجويع في غزة في تضامن فعلي عملي كبير. في إيطاليا زاد عدد طالبي العلم على مقاعد المدرسة هذا العام عن ٧ ملايين تلميذ وتلميذة، وهذا رقم هائل مقارنة بفعاليات التضامن وحتى يزيد او يعادل عدد سكان دول كثيرة حول العالم، وهذا أبى القائمون على العام الدراسي ألا يبدأ بطريقة عادية او كلاسيكية كالمعتاد.

خلال الاسابيع والشهور الماضية تشكل في ايطاليا العديد من المجموعات المهنية والتقنية مثل الكوادر الصحية وكذلك ايضا الكوادر التعليمية للتضامن مع الشعب الفلسطيني الذي يتعرض لإبادة جماعية تتواصل منذ عامين.

ان هذة الجروبات من الكوادر التعليمية تكونت في البداية في تورينو وبريشيا وميلانو حيث بسرعة البرق انتمى اليها آلاف والاف البرفسورية والمربيين على المستوى الوطني في جميع الاراضي الايطالية من مختلف انواع المدارس (الابتدائية والاعدادية والثانوية وبجميع أشكالها التعليمية) .

ان هذة الجروبات وعلى رأسها «جروب البرفسورية والمربيين من اجل حقوق الانسان في فلسطين،» اصدرت في الساعات الماضية نداء على المستوى الوطني إلى مدراء المدارس الايطالية يطالبون به دعوة السبعة ملايين طالب وطالبة ان يقفون يوم الاثنين ١٥ سبتمبر في تمام الساعة ١٠ صباحا دقيقة صمت ليتذكرون زملائهم الطلاب الفلسطينيين الذين ارتقوا في قطاع غزة وفي فلسطين خلال الشهر الماضية .

وزارة التربية والتعليم ترفض هذه المبادرة والأسباب يمكن معرفتها بسهولة لكن ان اعداد كبيرة من مدراء المدارس الايطالية استجابوا ورحبوا لهذا النداء ليس فقط غدا ١٥ سبتمبر بل في استمرار ، ان المبادرات المتعلقة بالسلام وحقوق الانسان لا تعد حيث انها في جميع المدارس الايطالية ، كثير هي المدارس التي اختارت بداية العام الدراسي بالوقوف دقيقة صمت وكثيرة هي ايضا تلك المدارس التي قررت أن تبداء العام الدراسي بقراءة الأشعار الفلسطينية وبطبيعة الحال يوجد ايضا مدراء مدارس عارضوا هذه المبادرات التضامنية لأنهم لا يريدون أن يتخذوا موقف بخصوص الابادة الجماعية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني.

إنها البداية المبشرة من حيث التضامن والدعم والوقوف بجانب الشعوب المضطهدة والتي هي تحت الاحتلال كالشعب الفلسطيني. وطلاب المدارس الايطالية كان لهم دور حيوي في الحراك الشعبي في الاشهر الماضية وها هي تعود الحركات الطلابية مدعومة من آلاف الأساتذة والمربيين والمواطنين والمجتمع المدني لكي تقول كلمتها وتقف متضامنة مع شعبنا الفلسطيني جنباً إلى جنب مع اسطول الصمود المتوجه إلى قطاع غزة لكسر الحصار ومع عمال وموظفين الموانئ الايطالية اضافة إلى طلاب الجامعات والمنظمات المجتمع المدني وعلى رأسها المنظمات النقابية والتي صرح البعض منها « اذا تعرض او حدث شيء لأسطول الصمود ستكون لنا ردة فعل» . يبدأ العام الدراسي مع خريف ساخن على المستوى الاقليمي والدولي ايضا فهناك عملية تهجير قصري وهناك دمار ممنهج لفلسطين وهناك ايضا اجماع دولي من أجل حل الدولتين والاعتراف بدولة فلسطين في الايام القليلة القادمة.

إن الحراك الطلابي والجماهيري سيعم ليس فقط ايطاليا بل جميع دول الاتحاد الأوروبي بشكل كامل مما سيكون له اثر كبير على تطورات الاوضاع في المنطقة .

يبقى السؤال الذي يطرح نفسه من الناحية الانسانية والاخلاقية، أين هم طلاب المدارس والجامعات العربية، أين عمال الموانئ العربية وأين هي منظمات المجتمع المدني فيما كان يسمى الوطن العربي؟ سؤبال مر يبقى مطروحا برسم الإجابة.

نموت في غزة في اليوم مئة مرة

بقلم: أنور أبو مور

قسما نموت في غزة في اليوم مئة مرة، والموت يلاحقنا ليس فقط بالقصف الجوي والبري والبحري وبرصاص القنص. بل نشاهده ونعيشه في كل تفاصيل يومنا في الخيمة، وامام صنبور المياه، وطابور التكية، ومشاهد نهب المساعدات أمام أعينا، وسرقة رواتبنا ومدخراتنا من تجار السيولة النقدية، وأثناء الحركة والتنقل عبر المواصلات على الدواب، ومشاهد المرضى في المستشفيات الذين يفترشون الأرض، ورؤية الأطفال والنساء في تجمعات النازحين يمدون أيديهم طلبا للمساعدة... هل شاهدتم الطفل الذي يقبل يد الجندي الأمريكي في مركز توزيع المساعدات ليحصل على فتات الطعام؟! أي ذل هذا وأي هوان نعيش؟!.

لقد قدمت جبهة النضال الشعبي الفلسطيني وساعدت الكثير من أسر رفاقنا ورفيقاتنا وأبناء شعبنا، وكانت حاضرة في كل المحطات والمواقع، وحيثما كان شعبنا، ولكن حاجة الناس أكبر بكثير، وزادت مع طول فترة الأزمة لتقرب من انهاء عاماها الثاني في ظل عدوان اجرامي شامل، وتطورها على كل صعيد.

أما الأسوأ فهو شعور العجز عندما يلجأ لك رفيق أو رفيقة طلبا لمساعدة أو خيمة، ولا تستطيع مساعدته لشح الإمكانيات. الناس تعبت بجد، وتفاقمت معاناتها وزادت همومها. والهم الوطني تراجع أمام الهم المطلبي والحياتي والمعيشي، والموت اليومي للناس. نخب صارت تفكر بالخروج من غزة، ما بالك بالمواطن البسيط الذي فقد كل ما يملك، وفقد الأمن والأمان، وشعر بالخذلان ممن حوله.

المعركة الحقيقة التي تنتظرنا في الحركة الوطنية هي كيف نعطل ونفشل مخطط التهجير. كيف نعزز الحصانة والمناعة الوطنية ونقنع الناس بالتشبث بالأرض وعدم الخروج وإفشال مخطط التهجير، في الوقت الذين يشاهدون بأم أعينهم نخب سياسية وفصائلية ومؤسساتية خرجت وتخرج من غزة عبر تقديم الرشاوي بآلاف الدولارات، أو التنسيق مع مؤسسات أجنبية!

الوضع صعب للغاية، وبحاجة لاستنفار كل الجهود لإنقاذ شعبنا وقضيته ومشروعه الوطني، ونحن في الجبهة حتما سنكون على قدر التحديات، وعلى قدر مسؤولياتنا الوطنية، ومهامنا التنظيمية ودورنا الوطني. وباقون وصامدون ما دام في العمر بقية.

روبيو.. الوجه العاري للدبلوماسية الأميركية

بقلم: محمد علوش

لم تكن تصريحات وزير الخارجية الأميركي ماركو روبيو في إسرائيل عابرة أو مجرد مشهد بروتوكولي؛ بل هي تكثيف صريح لموقف استراتيجي يعلن الانحياز الكامل للمشروع الإسرائيلي في قطاع غزة، ففي لحظة فاصلة من تاريخ المواجهة، قدم روبيو معادلة لا تقبل الالتباس، فإما قبول الشعب الفلسطيني شروط نتنياهو الخمسة، بكل ما تنطوي عليه من إذلال واستسلام، أو مواجهة «حرب مستدامة» بلا سقف تقود، وفق حسابات قادة إسرائيل المتطرفة، إلى ما يطلقون عليه «الظفر المؤزر» - وهي تسمية تخفي وراءها خطة إبادة وتهجير منظّمين.

بهذه اللغة السياسية الباردة سقط آخر قناع على أي حديث أميركي عن حياد أو رغبة حقيقية في وقف نزيف الدم، فلم يكتف روبيو بالدعم الخطابي؛ بل شارك عملياً فيما يعرف بـ«مجلس الحرب» الإسرائيلي، وبارك علناً مراحل تصعيد ستستهدف مئات الألوف من المدنيين في غزة، فالاستهداف اليوم لا يختص بمواقع عسكرية فحسب، بل يصيب بنية الحياة: الغذاء والماء والدواء والمأوى - ومعظم الضحايا من النساء والأطفال، ما يجعل من الخطاب الأميركي عن «الديمقراطية وحقوق الإنسان» سخرية متأججة أمام قرار قد يؤدي إلى محو مدينة بأكملها.

خطورة هذا الموقف لا تقتصر على المضمون فحسب، بل تمتد إلى التوقيت؛ ففي اللحظة التي اجتمع فيها الزعماء العرب في الدوحة مطالبين بوقف النار وفتح مسار تفاوضي، كانت واشنطن تجلس في الاتجاه الآخر، تمنح شرعية سياسية لدوائر في إسرائيل اختارت طريق الحرب الشاملة، وهذا التوازي يكشف الهوة بين الخطاب العربي الرسمي الساعي للحدّ من الكارثة، والوقائع التي تصنعها السياسات الأميركية - الإسرائيلية على الأرض.

لا ينبغي أن يفهم كلام روبيو بمعزل عن إرث طويل من التواطؤ الأميركي التاريخي، لكنه يمثل تحوّلاً نوعيّاً في وضوح الانحياز، فالولايات المتحدة، التي امتلكت دور الوسيط الزائف لعقود، لم تعد وسيطاً؛ بل أصبحت شريكاً مباشراً في صناعة القرار الحربي، تقدم السلاح، المعلومات، والغطاء السياسي الذي يشرعن المجازر ويطيل أمدها، وهذه الشراكة تجعل من أي رصيد أخلاقي دولي رماداً، وتحوّل معاناة السكان المدنيين إلى «تكاليف استراتيجية» مقبولة في حسابات هيمنة إقليمية.

ما يجري في غزة اليوم ليس مجرد صراع عسكري؛ إنه امتحان أخلاقي للعالم، واختبار لقدرة المؤسسات الدولية على حماية المدنيين، فالدم الفلسطيني يبترّ تحت مظلة شرعية مشوهة، والولايات المتحدة تكشف عن وجهها العاري كقوة إمبريالية جديدة ترى في المعاناة الإنسانية مجرد تفصيل في إعادة ترتيب الجغرافيا السياسية لصالح مشروع استعمار متجدّد، أما إسرائيل، فتمضي في مشروعها التوسعي مستندة إلى هذا الغطاء، واثقة أن الزمن يعمل لصالحها ما لم يمارس ضغط دولي حقيقي وفعال.

أمام هذا المشهد، لا يكفي التنديد أو تسجيل المواقف الشكلية، والمطلوب وعي عربي شعبي وسياسي جامع يحول بيانات القمم إلى فعل ضاغط وموحد، والمطلوب أيضاً استراتيجيّات دبلوماسية متقدمة تنزع زمام المبادرة من ثالوث الهيمنة: واشنطن ـ تل أبيب ـ حلفاؤهما، وتعيد لصوت العرب مكانته في المحافل الدولية، وترك المجال خالياً للسياسة الأميركية الإسرائيلية يعني إدامة الإبادة وكتابة غزة كجرح مفتوح في ذاكرة الإنسانية.

فضح روبيو بكلماته لا يجب أن يقتصر على الاستنكار؛ بل هو دعوة لتحويل ذلك الفضح إلى برنامج عمل سياسي ودبلوماسي وقانوني يفضح النفاق الأميركي ويحاسب المسؤولين عن الجرائم، وإن الاعتراف الصريح بطبيعة المرحلة - حرب تستهدف اقتلاع الوجود الفلسطيني - يجب أن يحوّل الصدمة إلى تصميم، تصميمٍ على مواجهة الهيمنة، واستنهاض للمجتمع الدولي، وإعادة بناء جبهة تضامن حقيقية تعمل على إنقاذ ما يمكن إنقاذه من حياة وكيان وكرامة.

التاريخ لا يرحم المتواطئين ولا الصامتين، والمسألة اليوم ليست مجرد دفاع عن حق سياسي أو حدود جغرافية، بل هي معركة وجود وأخلاق، وعلى هذا الأساس، يجب أن يكون الرد الفلسطيني والعربي والدولي بالمستوى نفسه من الحزم، لأن الصمت أو التأجيل يعني أن الجريمة ستكمل عريها، وأن فلسطين ستبقى، مرة أخرى، ضحية لسياسات تجعل من الإنسانية هامشاً في حسابات القوة.

خطة بلير لليوم التالي: بين وثيقة نيويورك و«ريفيرا» ترامب

بقلم: سيلفيا ابو لبن

في ظل العدوان الهمجي غير المسبوق وحشية المتواصل على قطاع غزة، لم يعد النقاش الدولي محصورًا في مشاهد الدمار والأزمة الإنسانية، بل تحوّل سريعًا إلى السؤال الأكثر إلحاحًا: ماذا بعد؟ كيف ستُدار غزة في "اليوم التالي" للحرب، ومن يملك الشرعية لقيادتها؟

في هذا السياق تبلورت ثلاثة مسارات رئيسية:

1. وثيقة نيويورك التي أقرّتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأعادت الاعتراف بالسلطة الفلسطينية كإطار شرعي ووحيد.
2. خطة توني بلير، رئيس الوزراء البريطاني الأسبق، والتي تقترح إنشاء هيئة دولية انتقالية تدير غزة مؤقتًا.
3. مشروع "الريفيرا" الذي طرحه دونالد ترمب، وهو تصور قائم على الوصاية والتهجير وتحويل غزة إلى مشروع استثماري.

بين هذه المسارات تتأرجح إسرائيل بمواقف متناقضة، بينما يقف الفلسطينيون والعالم أمام مفترق طرق حاسم.

وثيقة نيويورك: إعادة تثبيت الشرعية الفلسطينية

وثيقة نيويورك، التي تبنتها الأمم المتحدة بأغلبية ساحقة في أيلول/سبتمبر 2025، صاغت معالم واضحة لليوم التالي ابرزها:

- غزة جزء لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية.
- الحوكمة والأمن يجب أن يكونا حصريًا بيد السلطة الفلسطينية.
- تشكيل لجنة انتقالية تعمل تحت مظلة السلطة فور وقف النار.
- نشر بعثة استقرار دولية مؤقتة لدعم الانتقال وضمان الأمن.

بهذا أعادت الوثيقة تثبيت السلطة الوطنية الفلسطينية كإطار شرعي لوحيد لتوحيد الضفة وغزة، وأعطت المجتمع الدولي خارطة طريق قائمة على الشرعية، بعيدًا عن المشاريع المؤقتة أو الحلول الملتبسة.

لكن إسرائيل رفضت الوثيقة علنًا، ووصفتها حكومة نتنياهو بأنها "مسرحية أممية سياسية"، معتبرة أنها لا تذكر حماس بوضوح كمنظمة إرهابية ولا توفر ضمانات كافية لأمنها.

خطة بلير: بين الواقعية والوصاية

خطة توني بلير تمثل محاولة لإيجاد صيغة انتقالية أكثر مرونة، لكنها في الوقت نفسه تفتح بابًا واسعًا للوصاية الدولية. فيما جوهر الخطة يقوم على:

- إنشاء الهيئة الدولية الانتقالية لغزة (GITA)، كسلطة عليا مؤقتة تضم 7–10 أعضاء دوليين وفلسطينيًا واحدًا.
- هذه الهيئة تملك السلطة السياسية والقانونية العليا في غزة خلال المرحلة الانتقالية.
- تشكيل هيئة تنفيذية فلسطينية (PEA) من التكنوقراط لإدارة الشأن اليومي.
- ربط تسليم الصلاحيات بمسار "أداء" مشروط بإصلاحات في السلطة الفلسطينية.
- إنشاء وحدة لحماية القيادة بإسهام عربي ودولي.

الميزة البارزة في خطة بلير أنها ترفض التهجير رفضًا قاطعًا. فالنصوص المعلنة تقول بوضوح: "غزة للغزيين"، مع ضرورة حماية حقوق الملكية ومنع أي تغيير ديموغرافي.

لكن الخطة تثير إشكالية جوهرية: فهي تمنح هيئة دولية عليا سلطة فوق السلطة الفلسطينية نفسها. بينما وثيقة نيويورك أكدت أن الحوكمة يجب أن تكون حصريًا بيد السلطة، تأتي خطة بلير لتضع السلطة في موقع "التابع" للوصاية الدولية حتى إشعار آخر .

مشروع "الريفيرا": وهم التهجير والاستثمار

على النقيض من ذلك، يقدّم دونالد ترمب مشروعه المسمى "الريفيرا"، الذي يبني على فكرة تحويل غزة إلى منطقة استثمارية شبيهة بموناكو. لكن خلف هذه الصورة اللامعة تختبئ معالم مقلقة:

- وصاية أميركية لعشر سنوات على غزة.
- إعادة توطين واسعة للفلسطينيين خارج القطاع، تحت غطاء "طوعي" وبحوافز مالية ورموز رقمية.
- بناء مدن ذكية على أنقاض المخيمات.

وثائق واشنطن بوست كشفت عن مخطط بعنوان GREAT Trust، أعدته شركات استشارية، يقترح وصاية أميركية مع تحويل السكان إلى "لاجئين مُعاد توطينهم" في مناطق أخرى. هذا المشروع قوبل برفض عربي ودولي قاطع، وخاصة من السعودية التي أكدت أن أي إعادة إعمار مشروطة بمسار دولة فلسطينية، لا بمخططات تهجير.

إسرائيل: بين الرفض العلني والمناورة الخفية

الموقف الإسرائيلي يتسم بازدواجية واضحة، ففي العلن رفضت وثيقة نيويورك وهاجمتها بوصفها منفصلة عن الواقع. لكنها في الكواليس تابعت خطة بلير بجدية، لأنها تستبعد حماس وتمنحها فرصة للمناورة الأمنية والسياسية.

وزراء من اليمين المتطرف، مثل بتسلئيل سموتريتش، تحدثوا عن غزة كـ "فرصة عقارية"، ما يعكس ذهنية ترى في الدمار مشروعًا استثماريًا بدل أن تراه أرضًا لشعب

تحت الاحتلال. في المقابل، صرح مسؤولون مثل رون دَرمَر بأن إسرائيل لا تريد احتلال غزة ولا تهجير سكانها، لكنها تريد ضمانات أمنية صارمة قبل أي انتقال سياسي.

أوروبا والعالم: دعم الشرعية وتوجس من بلير

الاتحاد الأوروبي رحّب بوثيقة نيويورك باعتبارها المسار الواقعي الوحيد، وأكد أن أي دعم مالي أو إعادة إعمار مشروط بعودة السلطة الفلسطينية. في المقابل، يُنظر إلى خطة بلير بتوجس: صحيح أنها ترفض التهجير وتقدم آلية انتقالية، لكنها تُطيل أمد الوصاية الدولية وقد تُضعف شرعية السلطة بدل أن تعززها.

أما الولايات المتحدة، فبينما تبارك خطة بلير وتمنحه تفويضًا غير رسمي، فإنها لم تُظهر حتى الآن استعدادًا لممارسة ضغط جدي على حكومة نتنياهو للقبول بالوثيقة الأممية.

مقارنة جوهرية بين المسارات الثلاثة

• وثيقة نيويورك: شرعية واضحة، عودة السلطة الفلسطينية، بعثة استقرار دولية مؤقتة.

• خطة بلير: وصاية دولية عليا مؤقتة، تسليم مشروط بالأداء، رفض التهجير.

• مشروع الريفيرا: وصاية طويلة الأمد، إعادة توطين، تغيير ديموغرافي مرفوض.

المساران الأول والثاني قد يلتقيان إذا تم تعديل خطة بلير لتعمل تحت مظلة السلطة الفلسطينية لا فوقها. أما المسار الثالث، فهو خارج القانون الدولي والإجماع العالمي.

وصاية أم شرعية؟

اليوم تقف غزة أمام مفترق طرق تاريخي. إما أن يُعاد الاعتبار للسلطة الفلسطينية وفق وثيقة نيويورك، كإطار شرعي ووحيد، مدعوم بقرار دولي ملزم، أو أن تُدفع نحو مسار وصاية جديدة عبر خطة بلير، أو حتى نحو وهم خطير باسم "الريفيرا".

إن مستقبل غزة لن يُبنى على وصايات جديدة ولا على أحلام استثمارية مشبوهة، بل على وحدة الأرض والشعب تحت سلطة فلسطينية شرعية، مدعومة بإرادة دولية حقيقية. فغزة للغزيين، وفلسطين لأبنائها، وأي طريق آخر ليس إلا وصفة لإطالة المأساة وتأجيل الحل.

صبرا وشاتيلا.. جرح لا يلتئم

بقلم: جمال خليل

في مثل هذه الأيام من ايلول قبل أكثر من أربعة عقود، شهد العالم واحدة من أفظع الجرائم بحق الإنسانية في العصر الحديث، انها مجزرة صبرا وشاتيلا، التي لم تكن مجرد حدث دموي عابر، بل كانت جريمة موثقة في الذاكرة الحية للشعوب، ودليلًا صارخًا على ما يمكن أن تفعله الكراهية السياسية والطائفية حين تغيب الاخلاق والضمائر والمبادئ والقيم الإنسانية.

بين مساء 16 ايلول وصباح 18 ايلول 1982، ارتكبت ميليشيات لبنانية متحالفة مع جيش الاحتلال الإسرائيلي مجزرة مروعة داخل مخيمي صبرا وشاتيلا للاجئين الفلسطينيين في بيروت الغربية.

وفيما كان المخيمان محاصرين بالكامل من قِبل القوات الإسرائيلية، دخلت عناصر الميليشيات وقتلت بدم بارد آلاف المدنيين الأبرياء، دون تمييز بين طفل أو شيخ، امرأة أو شاب.

ورغم التعتيم ومحاولات طمس الحقيقة، كشفت شهادات الناجين، وتقارير الصحفيين الدوليين، والمصورين الذين دخلوا الموقع لاحقًا، بشاعة ما حدث. وقدّرت منظمات حقوقية دولية عدد الشهداء بما يقارب ال ٣٥٠٠ ضحية، معظمهم من الفلسطينيين واللبنانيين المدنيين. وتداخل فيها التعطش للدم والاحقاد والكراهية مغطاة باحتلال بغيض من اهدافه زرع الفتن والقلاقل والتقاتل

المجزرة تركت وراءها عِبرًا قاسية ودروسًا حاسمة في تاريخ الصراع، ليس فقط في فلسطين ولبنان، بل في العالم بأسره. أول هذه الدروس أن المدنيين هم دومًا الضحية الأولى في الحروب والنزاعات، خاصة عندما يغيب الضمير وتحضر الأجندات السياسية والطائفية والقومية والمطامع الاستعمارية.

لقد سقطت كل التطمينات والضمانات واثبات بهشاشة الوضع الدولي وآليات اتخاذ القرار وجنوح الادارة الأمريكية وربيبتها (الكيان) وادواتهما نحو شريعة الغاب واستمراء استعمال القوة بدون وازع او رادع او ضمير.

كما أثبتت المجزرة أن التحالفات العسكرية لا تعني العدالة ولا تمنح الشرعية لأي جهة كانت لارتكاب الجرائم ضد الأبرياء. لقد حاولت إسرائيل التنصل من المسؤولية، لكن لجنة كاهان الإسرائيلية نفسها أقرت بالمسؤولية غير المباشرة"، وأجبرت وزير الدفاع آنذاك، أرييل شارون على الاستقالة.

اليوم، وبعد مرور أكثر من 40 عامًا، ما زالت العدالة غائبة، والجناة الحقيقيون أحرار. لم تُفتح محكمة دولية خاصة، ولم يُحاسب أحد من المنفذين أو المخططين أمام القانون الدولي. ومع ذلك، لا تزال ذكرى المجزرة حية في وجدان الشعوب، تُحييها المخيمات الفلسطينية واللبنانية سنويًا، وتتناقلها الأجيال كقصة ألم، لكن أيضًا كدرس في المقاومة والوعي.

لن تموت صبرا وشاتيلا، لأنها لم تكن مجرد مجزرة، بل كانت نداءً صارخًا لضمير العالم. نداءٌ يقول إن السكوت على الجرائم يجعلها تتكرر، وإن العدالة المؤجلة هي في الحقيقة عدالة منقوصة. وذات الامر يجري الان فأمام هول وبشاعة ما يجري في غزه وبتوصيف معظم العالم بانها حرب اباده جماعيه وما ادخل عليها من سلاح التجويع ما زالت آليات المحاسبة غائبه ويعيش الاحتلال حالة نشوه بالإفلات من العقاب والمسائلة وبحماية كاملة من الادارة الأمريكية وبموقف خجول من الغرب مما يسمح بتمادي دولة الاحتلال بإجرامها والاقدام على مهاجمة دول ذات سيادة وبعيده عند حدود الصدام. ربما لم يُحاسب المجرمون بعد، لكن التاريخ لا يرحم، والذاكرة لا تموت. وصبرا وشاتيلا، ستبقيان شاهداً أبدياً على وحشية الإنسان حين يفقد إنسانيته، وعلى صمود شعب قرر ألا ينسى.

عامان على الإبادة.. وإرادتنا الوطنية لن تنكسر

عامان مرا على بدء جريمة الحرب والإبادة الجماعية التي شنّتها إسرائيل ضد شعبنا الفلسطيني في قطاع غزة، وهي حربٌ وصفت بالأكثر وحشية في التاريخ المعاصر، ليس فقط لعدد ضحاياها من المدنيين، بل لأنها استهدفت جوهر الحياة الفلسطينية، من البيوت والمستشفيات والمدارس والمخيمات، إلى استهداف الذاكرة الجمعية لشعبنا الفلسطيني وحقه الطبيعي في البقاء، فلقد سعت إسرائيل إلى تحويل قطاع غزة إلى مقبرة جماعية، لكنها لم تفلح في تحقيق مرادها، إذ واجه شعبنا هذا الجحيم بصمود أسطوري أكد للعالم أن الفلسطيني لا ينكسر، وأن إرادته الوطنية راسخة كالجبل مهما اشتدت العواصف.

لقد كشفت هذه الحرب العدوانية حقيقة المشروع الاستعماري الإسرائيلي بوضوح لا لبس فيه، فلم يعد الاحتلال قادراً على التستر وراء دعايته التقليدية أو خطاب «الدفاع عن النفس»، بل ظهر أمام العالم كقوة معتدية فاشية تمارس أبشع أشكال التطهير العرقي والإبادة الجماعية، وبالمقابل، تحولت القضية الفلسطينية إلى قضية ضمير عالمي، فخلال العامين المنصرمين، صدرت قرارات دولية غير مسبوقة، أبرزها قرار محكمة العدل الدولية الذي أكد وجود شبهة جدية بارتكاب إسرائيل جريمة الإبادة الجماعية، وهو ما وضعها في خانة الدول المارقة على القانون الدولي، كما شهدنا تنامياً في موجة الاعترافات بدولة فلسطين، من إسبانيا وإيرلندا والنرويج، وصولاً إلى مواقف أوروبية وأممية تتنامى يوماً بعد يوم، وفي الشارع العالمي، خرجت الملايين في مظاهرات غير مسبوقة دفاعاً عن حق الفلسطينيين، لتتحول القضية الفلسطينية من قضية سياسية إلى أيقونة إنسانية تعانق كل شعوب الأرض.

في مواجهة هذه التحولات، لم تقف القيادة الفلسطينية مكتوفة الأيدي، فقد تحركت منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا، في جميع المحافل السياسية والدبلوماسية والقانونية، فكانت المعركة في أروقة الأمم المتحدة، وفي محكمة الجنايات الدولية، وعلى طاولات الحوار مع العواصم المؤثرة، وفي كل هذه الميادين، حملت القيادة همّ شعبها ورفعت صوته، مؤكدة أن الحق الفلسطيني غير قابل للمساومة، وأن الاستقلال الوطني هو الهدف الذي لا بديل عنه، وفي الوقت ذاته، جددت منظمة التحرير التزامها بوحدة الشعب الفلسطيني أينما وجد، متمسكة بالبرنامج الوطني الجامع الذي يضمن لشعبنا حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

اليوم، ونحن على أعتاب انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة، نقف أمام استحقاق سياسي محوري، وهذا الاجتماع لا ينبغي أن يكون تكراراً لخطابات الشجب والإدانة فحسب، بل محطة لوضع آليات عملية لحماية الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية، وإننا نتطلع إلى قرارات واضحة تدين الإبادة الجماعية، وترسّخ الاعتراف بدولة فلسطين، وتلزم المجتمع الدولي بمحاسبة إسرائيل على جرائمها، وتدفع باتجاه توفير الحماية الدولية لشعبنا تحت الاحتلال، كما نأمل أن يشكل هذا الاجتماع خطوة متقدمة نحو وضع القضية الفلسطينية في قلب النقاش الدولي حول مستقبل النظام العالمي.

إن ما يزيد من أهمية هذه اللحظة التاريخية أن العالم يشهد تحولات كبرى، فالتوازنات الدولية تتغير بسرعة، مع صعود قوى جديدة كالصين وروسيا ومجموعة «بريكس»، وتراجع هيمنة القطب الواحد، وفي هذا السياق، باتت القضية الفلسطينية اختباراً جدياً لمدى التزام المجتمع الدولي بمبادئ العدالة وحقوق الإنسان، فالعالم لا يمكن أن يبني نظاماً أكثر توازناً وإنصافاً بينما يغض الطرف عن أطول احتلال في التاريخ الحديث، وعن جرائم إبادة موثقة بالصوت والصورة، ومن هنا، فإن القضية الفلسطينية لم تعد مجرد قضية تخص شعبها وحده، بل قضية تضع الإنسانية جمعاء أمام مسؤولياتها الأخلاقية والسياسية.

إنّ استمرار الاحتلال وسياساته الاستيطانية الاستعمارية والعنصرية يشكل تهديداً ليس للفلسطينيين فقط، بل للاستقرار في المنطقة والعالم، فبدون حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، ستبقى المنطقة عرضة للانفجار، وستبقى نار الصراع مشتعلة، ومن هنا، فإن تحقيق السلام العادل ليس هبة ولا تنازلاً، بل مصلحة عالمية كبرى، وعلى المجتمع الدولي أن يدرك أن تمكين شعبنا الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة وذات السيادة الوطنية وعاصمتها القدس الشرقية هو الطريق الوحيد لفتح أفق جديد للأمن والاستقرار الإقليمي والدولي.

إننا وبعد عامين على حرب الإبادة الجماعية، نؤكد أن دماء الشهداء لن تضيع هدراً، وأن صمود الأسرى والجرحى وأبناء شعبنا في الداخل والشتات سيبقى زادنا لمواصلة النضال الوطني، ولقد أثبت الفلسطيني أنه قادر على تحويل المحنة إلى منحة، والكارثة إلى فرصة، وأنه رغم الألم والجراح قادر على شق الطريق نحو الحرية والاستقلال، ورسالتنا إلى العالم واضحة، ففلسطين باقية، وإرادة شعبها لن تنكسر، والعدالة لا بد أن تنتصر مهما طال الزمن، وإنّ المرحلة المقبلة يجب أن تكون بداية جديدة لمسار سياسي يقود إلى إنهاء الاحتلال وتجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وهذه بطبيعة الحال ليست مجرد رؤية أو طموح، بل حق تاريخي وقانوني وإنساني لا يسقط بالتقادم.

نضال الشعب

الأخيرة

المشرف العام: د. احمد مجدلاني رئيس التحرير: حسني شيلو مدير التحرير: محمد علوش

هيئة التحرير: عايدة عم علي، د. فريد إسماعيل، خليل حمد، نائل موسى، انور أبو مور